مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٦/٢٠

مقترحات لجنة الدستور

التاميم لا يكون الابقانون

انتهت لجنة المقومات الاقتصادية المتفرعة عن اللجنة التحضيرية للدستور من مناقشة موضوع الملكية في الدستور الجديد واستقر رأيها على ضرورة النص على ان «التاميم يكون بقانون ، وفقا لاعتبارات الصالح العام ، ونظير تعويض عادل » . وفى الوقت نفسه ناقشت لجنة الادارة المحلية موضوع العلاقة بين المجالس المحلية والتنظيمات الشعبية ، واجمعت على الا يحل المجلس المحلى الا بموافقة مجلس الشعب .

وفيما يتعلق بالملكية ، فان لجنة المقومات الاقتصادية انتهت الى ان لها انواعا ثلاثة : ملكية الدولة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

وبالنسبة للملكية الخاصة استقر راى اللجنة على النصوص التالية :

☐ يحمى القانون الملكية الخاصة ، وينظم اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، دون انحراف او استغلال ، وحق الارشاد مكفول لها .

☐ لا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

☐ يشترك القطاع الخاص فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة من غير استغلال

☐ ينظم القانون محاسبة الكسب غير المشروع ومصادرة الملكية الناتجة عنه .

☐ يعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما يحول دون قيام الاقطاع. كما يعين وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة .

وقد اجمع الرأى فى لجنة الادارة المحلية على مبدأ تشكيل المجالس المحلية بمختلف مستوياتها بالانتخاب الحر المباشر، وعدم وجود رابطة عضوية بين منظمات الاتحاد الاشتراكى وبين المجالس المحلية. كما وافقت اللجنة بالاجماع على انه لا محل لكى يصبح الاتحاد الاشتراكى سلطة وصاية على ما تصدره المجالس المحلية من قرارات ، على اساس ان المجالس المحلية تمارس عملا تنفيذيا ، وأمنها وقد اصبحت مشكلة بالانتخاب الحر المباشر ، فانها تعبر عن الشعب المحلى .

وفيما يتصل بالضمانات التى يجب توافرها للمجالس المحلية ولاعضائها قررت اللجنة :

● الا يحل المجلس المحلى الا بموافقة مجلس الشعب [البرلمان] .

● عدم مسئولية عضو المجلس المحلى عما يبديه من آراء داخل المجلس .

● عدم الحاجة لمنح اعضاء المجالس المحلية الحصانة ضد القبض .

وفيما يختص بوحدات الادارة المحلية، وافقت اللجنة على ان يتضمن الدستور نصا يقضى بتقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون منها المحافظات والمدن والقرى .

والمعروف أن كل اقتراحات اللجان الفرعية ستعرض للمناقشة العامة امام اللجنة التحضيرية للدستور فى اجتماعاتها القادمة . ☐